جامعة ستاردوم

مجلة ستاردوم العلمية للدراسات الإسلامية والشرعية

- مجلة ستاردوم العلمية للدراسات الإسلامية والشرعية -
تصدر بشكل ربع سنوي عن جامعة ستاردوم

العدد الثاني - المجلد الرابع 2026م

رقم الإيداع الدولي: ISSN 2980-3810

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

هئية تحرير مجلة ستاردوم العلمية المحكمة للدراسات الاسلامية و الشرعية

رئيس التحرير

د. أنس صبري - الأردن

المدقق اللغوي

د. فارس محمد العمارات

أعضاء هيئة التحرير

د.محمد همام سعيد - تركيا

د. زكريا الرطروط - الأردن

د. محمد فخري صويلح - عمان

د. وضحة المري - الكويت

د. أكرم النمراوي - قطر

د. نبيل بلهي - الجزائر

أعضاء اللجنة الاستشارية

أ. د رياض فرج بن عبدات - اليمن

أ.د عبد الرحمن الكيلاني - الأردن

أ.د سامي بن شعلال - الجزائر

أ. د عودة عبد عودة عبد الله - فلسطين

أ. د هيثم خزنة - تركيا

أ.د محمد المشهداني - العراق

د ثابت أبو الحاج - ماليزيا

أ. د أحمد إبراهيم يوسف سعدية - مصر

أ.د عبد الله الجديع - بريطانيا

د. كلثم الماجد - الإمارات العربية المتحدة

د. هيثم زماعرة - أمريكا

جميع حقوق الملكية الأدبية و الفنية محفوظة

لمجلة ستاردوم العلمية المحكمة للدراسات الاسلامية و الشرعية

مجالس الإفتاء بتريم النشأة والواقع

إعداد:

منير رمضان عنبر التميمي

الملخص

مجالس الإفتاء بتريم: النشأة والواقع

يتناول هذا البحث مجالس الإفتاء بمدينة تريم بمحافظة حضرموت، بوصفها نموذجًا رائدًا للإفتاء الجماعي في المدرسة الشافعية، ويهدف إلى بيان نشأتها، ومراحل تطورها، وآليات عملها، وبنيتها العلمية، وأثرها في خدمة المجتمع واستقرار الفتوى. كما يسعى إلى توثيق هذه التجربة العلمية وإبراز قيمتها في تاريخ الإفتاء المؤسسي.

اعتمد البحث على المنهج التاريخي في تتبع نشأة مجالس الإفتاء وتطورها، والمنهج الوصفي التحليلي في دراسة واقعها وآليات عملها، مع الاستفادة من المنهج الاستقرائي في جمع الوثائق والأرشيف والبيانات المتعلقة بها.

وتوصل البحث إلى أن مجالس الإفتاء في تريم تمثل امتدادًا لتقليد علمي راسخ يقوم على الشورى الفقهية والمذاكرة الجماعية، وأنها سبقت في صورتها العملية كثيرًا من صور الإفتاء الجماعي المعاصرة. كما بين أن هذه المجالس تعتمد المذهب الشافعي مرجعًا فقهيًا مع مراعاة المقاصد الشرعية، وتحقيق المناط، وفقه المآلات، والعرف الصحيح، وأنها طورت نظامًا مؤسسيًا في تداول المسائل، وتحرير الفتاوى، وتوثيقها وأرشفتها ورقيًا ورقميًا، مما أسهم في حفظ التراث الإفتائي وضمان استقرار الفتوى وعدم تعارضها.

وأوصى البحث بالعناية بأرشيف مجالس الإفتاء، وتحقيق وثائقه، ورقمنتها، وتشجيع الدراسات الأكاديمية المتخصصة في تاريخ الإفتاء المؤسسي، والاستفادة من التجربة التريمية في تطوير أعمال المجالس الإفتائية المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: الإفتاء الجماعي، تريم، الفقه الشافعي، المجالس العلمية، الأرشفة، الفتوى المؤسسية.

Abstract

Fatwa Councils in Tarim: Origin and Current Practice

This study examines the Fatwa Councils in the city of Tarim, Hadramout, as a distinguished model of collective fatwa within the Shafi'i school of Islamic jurisprudence. It aims to explore their historical origins, stages of development, operational mechanisms, scientific structure, and their role in serving society and ensuring the stability of religious verdicts. The study also seeks to document this scholarly experience and highlight its significance in the history of institutional fatwa.

The research adopts the historical approach to trace the establishment and development of the Fatwa Councils, the descriptive-analytical approach to examine their current practice and institutional mechanisms, and the inductive approach to collect and analyze archival documents and related records.

The study concludes that the Fatwa Councils in Tarim represent a continuation of a long-established scholarly tradition based on juristic consultation and collective deliberation, and that they practically anticipated many contemporary models of collective fatwa. It also demonstrates that these councils rely primarily on the Shafi'i school while taking into account the objectives of Islamic law (Maqāṣid al-Sharīʿah), verification of legal applicability (Taḥqīq al-Manāṭ), consideration of legal consequences (Fiqh al-Ma'ālāt), and sound custom. Furthermore, the councils have developed an institutional system for examining legal questions, drafting fatwas, and documenting and archiving them in both paper and digital formats, thereby preserving the juristic heritage and ensuring consistency in legal opinions.

The study recommends preserving and digitizing the archival records of the Fatwa Councils, editing and publishing their historical documents, encouraging further academic research on institutional fatwa, and benefiting from the Tarim experience in developing contemporary fatwa institutions.

Keywords: Collective Fatwa, Tarim, Shafi'i Jurisprudence, Fatwa Councils, Institutional Fatwa, Archiving.

مقدمة

الحمد لله الذي علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على النبي الأكرم، محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعد: فإن الفتوى تمثل ركيزة من ركائز الشريعة الإسلامية، وصمام أمان للمجتمعات الإسلامية، إذ تُبيِّن للناس حكم الله في النوازل والقضايا المستجدة، وتوجه سلوك الأفراد والجماعات بما يوافق مقاصد الشريعة.

ومع تطور الحياة وكثرة النوازل، ظهرت الحاجة إلى الإفتاء الجماعي، بوصفه أسلوبًا علميًّا يحقق قدرًا أعلى من الدقة والتوازن، ويُسهم في ترشيد الفتوى وضبطها بمنهجية جماعية قائمة على التشاور والتأصيل.

وتُعد مدينة تريم في حضرموت من أبرز الحواضر الإسلامية التي عُرفت بعلمها الشرعي، وتاريخها الفقهي العريق، وتقاليدها الراسخة للتعليم والدعوة والإفتاء، وقد تميزت بمجالس علمية جماعية تُعقد فيها الفتاوى وتُتداول المسائل بين أهل العلم.

أولاً: أهمية البحث:

1- **قيمة موضوع البحث العلمية:** كونه يتناول **مجالس الإفتاء بتريم** بوصفها مؤسسة علمية ذات جذور تاريخية ومنهجية، ولم تحظ – فيما يظهر – بدراسة أكاديمية مستقلة تجمع بين نشأتها، وتطورها، وآليات عملها، ومخرجاتها العلمية؛ مما يسهم في سد فجوة علمية في الدراسات المتعلقة بتاريخ الإفتاء المؤسسي في حضرموت، وإبراز إسهام المدرسة الشافعية في تنظيم العمل الإفتائي وتطويره.

2- مكانة موضوع البحث العملية؛ فإنه يبرز التجربة التطبيقية لمجالس الإفتاء في تريم، ويكشف عن آلياتها في صناعة الفتوى الجماعية، وإدارة النوازل، وتوثيق الفتاوى، وهو ما يمكن أن تستفيد منه المجالس الإفتائية، والجهات القضائية، والمؤسسات الشرعية في تطوير العمل الإفتائي المؤسسي، وتعزيز جودة الفتوى وضبطها.

3- **قدرة موضوع البحث في المحافظة:** على الإرث العلمي لمجالس الإفتاء بتريم، واستثماره في بناء قاعدة معرفية تخدم الباحثين وطلاب الدراسات العليا، كما يسهم في إبراز القيمة العلمية للأرشيف الإفتائي، وتشجيع تحقيق وثائقه، ورقمنتها، والإفادة منها في الدراسات الفقهية والتاريخية، بما يعزز الاستثمار في الملكية الفكرية والتراث العلمي للمؤسسات الشرعية.

ثانياً: أسباب اختيار الموضوع:

1- رغبة الباحث في إبراز الدور العلمي والحضاري الذي قامت به مجالس الإفتاء بتريم في خدمة الفقه الشافعي، وبيان أثرها في ترسيخ منهج الإفتاء الجماعي والمحافظة على استقرار الفتوى في المجتمع.

2- ندرة الدراسات العلمية المتخصصة التي أفردت مجالس الإفتاء بتريم بالدراسة، مع أن لها تاريخًا علميًا ممتدًا، ووثائق وأرشيفًا علميًا يمثل مادة أصيلة تستحق الدراسة والتحليل.

3- حرص الباحث على الإفادة من الوثائق والأرشيف والمخرجات العلمية للمجالس، وتحويلها إلى دراسة أكاديمية تسهم في حفظ هذا التراث، وتيسير الإفادة منه في الدراسات الفقهية والتاريخية، وربط الجيل المعاصر بالموروث العلمي لعلماء تريم.

ثالثاً: أهداف موضوع البحث:

1- التعريف بمجالس الإفتاء في تريم، وبيان مفهومها، ونشأتها، ومراحل تطورها، وآليات عملها، ووسائل توثيقها وأرشفتها.

2- دراسة واقع مجالس الإفتاء بتريم، وتحليل دورها العلمي والإفتائي، وتقويم إسهامها في خدمة المجتمع، وبيان أبرز مخرجاتها وآفاق تطويرها في ضوء المتغيرات المعاصرة.

رابعًا: مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في أن مجالس الإفتاء بمدينة تريم تمثل تجربة علمية وإفتائية رائدة في الفقه الشافعي، إلا أنها لم تحظ بدراسة علمية مستقلة تكشف نشأتها، وتوثق تطورها، وتبرز منهجها العلمي، وآليات عملها، وأثرها في الواقع الإفتائي، مما أوجد حاجةً إلى دراستها دراسةً علميةً مؤصلة.

خامسًا: حدود البحث:

للبحث حدود موضوعية ومكانية وزمانية تكمن في الآتي:

الحدود الموضوعية:

يقتصر البحث على دراسة مجالس الإفتاء بمدينة تريم من حيث نشأتها، وتطورها، وآليات عملها، وواقعها، ومخرجاتها العلمية.

الحدود المكانية:

مدينة تريم بمحافظة حضرموت – الجمهورية اليمنية.

الحدود الزمنية:

من نشأة مجالس الإفتاء في تريم حتى الوقت الحاضر.

سادسًا: المنهج المتبع:

اعتمد البحث على المنهج التاريخي في تتبع نشأة مجالس الإفتاء ومراحل تطورها، والمنهج الوصفي التحليلي في وصف واقعها وآليات عملها وتحليل مخرجاتها العلمية، مع الإفادة من المنهج الاستقرائي في جمع الوثائق والبيانات المتعلقة بموضوع الدراسة وتحليلها.

سابعًا: الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع والبحث، لم يقف الباحث على دراسة علمية مستقلة تناولت مجالس الإفتاء بتريم من حيث نشأتها، وتطورها، وآليات عملها، وواقعها دراسةً شاملة، وإنما وجدت دراسات تناولت تاريخ تريم العلمي، أو الحركة العلمية بحضرموت، أو الإفتاء الجماعي بصفة عامة، دون أن تخص مجالس الإفتاء بتريم بالدراسة، وهو ما يبرز أصالة هذا البحث وقيمته العلمية في سد هذه الفجوة.

ثامنًا: هيكل البحث:

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

المقدمة: وتشتمل على: أهمية البحث، وأسباب اختيار الموضوع، ومشكلة البحث، وأهداف البحث، وحدود البحث ، و منهج البحث، الدراسات السابقة، وهيكل البحث .

المبحث الأول: مجالس الإفتاء في تريم: المفهوم، والنشأة، والتطور، والتوثيق.

ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم مجالس الإفتاء في الواقع التريمي.

المطلب الثاني: أشهر المجالس وتاريخها: مجلس دار الفقيه، ومجلس دار المصطفى.

المطلب الثالث: آليات انعقاد مجالس الإفتاء .

المطلب الرابع: توثيق مجالس الإفتاء وأرشفتها .

المبحث الثاني: البنية العلمية لمجالس الإفتاء بتريم.

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أعضاؤها (المفتي، المشاركون، طلاب العلم).

المطلب الثاني: الكتب المعتمدة، والمصادر.

المطلب الثالث: كيفية تداول المسائل وتحرير الفتوى.

الخاتمة: وتشتمل على: أهم النتائج، أهم التوصيات

المبحث الأول

مجالس الإفتاء في تريم (المفهوم، والنشأة، والتطور، والتوثيق)

تُمثل مجالس الإفتاء في تريم ظاهرة مؤسسية فريدة، حيث تحولت الفتوى من نشاط فردي إلى ممارسة جماعية منضبطة تعكس هوية المدينة بوصفها العاصمة الدينية لوادي حضرموت. [1]

ويشتمل هذا المبحث على أربعة مطالب وهي :

المطلب الأول: مفهوم مجالس الإفتاء في الواقع التريمي.

المطلب الثاني: أشهر المجالس وتاريخها: مجلس دار الفقيه، ومجلس دار المصطفى.

المطلب الثالث: آليات انعقاد مجالس الإفتاء .

---

1 – ينظر: اسم المرجع: تريم عاصمة الثقافة الإسلامية 1431هـ /2010م – شبوة برس. رابط الموقع: https://www.shabwaah-press.info/news/10436

.

المطلب الرابع: توثيق مجالس الإفتاء وأرشفتها .

المطلب الأول: مفهوم مجالس الإفتاء في الواقع التريمي.

يُقصد بـ "مجالس الإفتاء" في السياق التريمي تلك التجمعات العلمية التقليدية والمعاصرة التي تجمع نخبة من الفقهاء والعلماء للتباحث في المسائل الشرعية والنوازل المستجدة قبل إصدار الحكم فيها. [1]

ويمكن تفصيل ماهية هذا المفهوم في الواقع التريمي من خلال النقاط الآتية:

1. المفهوم التكويني لمجالس الإفتاء (الشورى الفقهية): المقصود بالمجلس في تريم هو "نمط تقليدي أصيل" من أنماط الإفتاء الجماعي الذي يسبق نشوء المجامع الفقهية الحديثة بقرون، حيث تُتداول المسائل في حلقات تُعقد في أروقة المساجد والمكتبات ودور العلم. [2]

2. المنهجية العلمية (عدم الانفراد بالرأي): المفتي في مجالس الإفتاء بتريم هو مجموع الأعضاء، كما سيتضح أكثر عند الكلام عن نشأة مجالس الإفتاء، فالمجلس يمارس الفتوى الجماعية، ولا ينفرد أحد أعضائه برأيه أبداً، بل تحال المسائل لبعضهم البعض خشية الزلل الفقهي، فلا تصدر الفتوى إلا بعد إلمام تام وتشاور مع أهل العلم في المجلس. [3]

3. الربط بين العلم والتزكية: يُفهم من مجلس الإفتاء في تريم أنه إطار شرعي يجمع بين "تحصيل العلم النافع" بالسند المتصل، وبين "تزكية النفوس" وتهذيب الأخلاق، لضمان خروج الفتوى بروح الرحمة والوسطية والبعد عن الغلو. [4]

إذن فإن مجالس الإفتاء في تريم هي: منظومة شورى فقهية تقليدية، تعتمد على المذاكرة الجماعية منهجاً، وتجمع في مخرجاتها بين النص الشرعي وتزكية النفس، وتهدف لضبط الفتوى برؤية جماعية تحقق استقرار المجتمع.

---

1 – ينظر: الموقع الالكتروني: اسم المرجع: تريم عطرُ الحَضَارمة قلم: أشرف أبو اليزيد – مجلة العربي، رابط الموقع: https://alarabi.nccal.gov.kw/Home/Article/2697.

2 – ينظر: اسم المرجع: تريم – ويكيبيديا، رابط الموقع: https://ar.wikipedia.org/wiki.

3 – يراجع: أرشيف المجلس بدار الفقيه.

4 – ينظر: الموقع الالكتروني: اسم المرجع: فتاوى دار المصطفى بتريم للدراسات الإسلامية – Fatawaaddar.

المطلب الثاني: أشهر المجالس وتاريخها (دار الفقيه، دار المصطفى)

تعتبر مدينة تريم مدرسة رائدة في تحويل الفتوى من ممارسة فردية إلى عمل مؤسسي جماعي يعتمد على الشورى والمجالسة العلمية، وقد تطورت هذه المجالس عبر الزمن من حلقات فقهية ترتبط بدور العلم العريقة إلى مؤسسات منظمة تحظى بمرجعية عالمية.

ويمكن استعراض أبرز هذه المجالس ونشأتها وفقاً لما ورد في مصادرها كالكتب التاريخية أو الأرشيف للمجلس أو المواقع الرقمية.

أولاً: مجلس الإفتاء بتريم (دار الفقيه حالياً) :

يُعدّ مجلس الإفتاء بمدينة تريم من الهيئات العلمية الشرعية المعروفة في حضرموت، وقد نشأ في بيئةٍ اشتهرت بالعلم والفقه والتدريس الشرعي منذ قرون، حتى أصبحت تريم إحدى أبرز الحواضر العلمية في اليمن والعالم الإسلامي.

يمكن تقسيم نشأة مجلس الإفتاء بمدينة تريم، الذي هو في دار الفقيه حالياً، إلى مرحلتين تاريخيتين بارزتين؛ مرحلة ما قبل الحكم الشيوعي، ومرحلة ما بعد قيام الوحدة اليمنية، ويعود هذا التقسيم إلى ما شهدته البلاد من تحولات سياسية وفكرية أثّرت بصورة مباشرة في الحياة العلمية والدينية بحضرموت، ومنها نشاط الإفتاء والتعليم الشرعي.

المرحلة الأولى :

وهي ما قبل الحكم الشيوعي في جنوب اليمن، كانت تريم تعيش ازدهارًا علميًا ملحوظًا، حيث احتضنت حلقات العلم والأربطة العلمية ومجالس الفقهاء، وكان العلماء يمارسون الإفتاء بصورة طبيعية ضمن البيئة العلمية والاجتماعية التي عُرفت بها حضرموت منذ قرون، وقد تركزت الفتوى آنذاك في دور العلم والمساجد ومجالس العلماء، ومن أبرزها جمعية الحق[1] التي كونت مجلس علماء تريم وهو أول مجلس منظم، وذلك أن أسرة آل

1 – هي أول جمعية تأسست في تريم، وهي جمعية الحق وكان تأسيسها بتاريخ: (١٣٣٣/11/21هـ)، وكان رئيسها العلامة عبد الرحمن بن شيخ الكاف، وتضم في عضويتها نخبة من رواد النهضة، الذين أسسوا سنة ١٣٣٤ هـ مدرسة جمعية الحق، وقد تخرج منها العديد من العلماء، الذين لعبوا دورا كبيرا في النهضة الفكرية في تريم في العصر الحديث، منهم العلامة محمد أحمد الشاطري، رئيس جمعية الأخوة والمعاونة، التي تأسست سنة ١٣٥٠ هـ ومدرسة جمعية الأخوة والمعاونة التي تأسست سنة ١٣٥٢هـ التي لعبت دورا مهما في مجال التعليم النظامي، من خلال استخدام أساليب

الكاف . على رأسهم العلامة عبد الرحمن بن شيخ الكاف[1] المؤسس لجمعية الحق . لعبت دوراً تاريخياً في تحديث المؤسسات الدينية والاجتماعية في تريم، وهو ما مهّد لظهور مجالس إفتائية منظمة.

ومن هنا تأسس أول مجلس إفتاء بتريم والذي ينسب لآل الكاف للفتوى الشرعية، والذي ساهم في تنظيم الفتوى وضبط مسارها بعيداً عن الاجتهادات الفردية غير المنضبطة.

يضم هذا المجلس نخبة من علماء الزوايا والبيوت العلمية، ويقوم بدور "المرجعية الجماعية" في القضايا العامة التي تهم المجتمع الحضرمي، ومن أبرز من تصدره في تلك الحقبة العلامة سالم بكير باغيثان[2]، والعلامة محمد بن سالم بن حفيظ[3].[4]

ثم جاءت مرحلة الحكم الشيوعي بعد استقلال الجنوب سنة 1967م، فشهدت المؤسسات الدينية والعلمية تضييقًا كبيرًا، وتراجعت كثير من مظاهر التعليم الشرعي والإفتاء العلني، مما أدى إلى ضعف النشاط المؤسسي للفتوى، واقتصاره في أحيان كثيرة على الجهود الفردية والتعليم المحدود.

المرحلة الثانية :

وهي المرحلة التي ما بعد الوحدة اليمنية، فقد مثّلت نقطة تحول مهمة في إعادة إحياء النشاط العلمي والدعوي في تريم؛ إذ أُتيحت مساحة أوسع لعودة المؤسسات العلمية، وإحياء مجالس الفتوى والتعليم، ولهذا كانت اتفاقية تكوين مجلس الإفتاء بتريم بعد قيام الوحدة اليمنية.

التدريس الحديث، والمقررات الدراسية. ينظر: جمعية الحق، الرباكي، (ص:39 ، 40 ، 65). وعميد الأسرة الكافية السيد عبد الرحمن بن شيخ الكاف، علي بن أنيس الكاف، (ص:71).

1 – ولد السيد عبد الرحمن بن شيخ الكاف في جزيرة سنغافورة في شهر محرم سنة ١٣٠٤ هـ / ١٨٨٦م والده السيد الكريم شيخ بن عبدالرحمن الكاف، وأمه الشريفة مريم بن محمد بن عبد الرحمن الهندوان، ثم رحل به والده إلى موطن الأسلاف حضرموت سنة ١٣١٠ هـ / ١٨٩٢ م حيث وجهه إلى التعليم فأدخله معلامة آل باغريب السلفية، ثم أرسله أبوه إلى تعلم القرآن الكريم على يد الحبيب المعمر أحمد بن صالح بن الشيخ أبي بكر بن سالم. ينظر: وعميد الأسرة الكافية السيد عبد الرحمن بن شيخ الكاف، علي بن أنيس الكاف، (صفحتي: 43 ، 160).

2 – مرت ترجمته.

3 – مرت ترجمته.

4 – ينظر: جمعية الحق، الرباكي، (ص:40). والموقع الالكتروني: اسم المرجع: مقال تريم عطرُ الحَضَارمة – مجلة العربي، رابط الموقع: https://alarabi.nccal.gov.kw/Home/Article/2697.

فبعد قيام الوحدة اليمنية سنة 1990م، شهدت مدينة تريم عودةً تدريجيةً للنشاط العلمي والدعوي، واستئنافًا لكثير من المؤسسات والروابط العلمية التي كانت قد تأثرت خلال المرحلة الاشتراكية في جنوب اليمن.

وفي هذا السياق برزت الحاجة إلى إيجاد مرجعية علمية جماعية تتولى شؤون الفتوى، وتوحيد الخطاب الشرعي، ومعالجة النوازل والقضايا المستجدة في المجتمع التريمي والحضرمي عمومًا.

ومن أجل ذلك تم الاتفاق على تأسيس مجلس للإفتاء بمدينة تريم يوم الإثنين ثلاثة ذي الحجة سنة 1410هـ، الموافق خمسة وعشرين يونيو سنة 1990م، يقوم على مبدأ الشورى والاجتماع الجماعي للعلماء، بحيث تصدر الفتوى بعد التشاور والنظر الجماعي، لا على الاجتهاد الفردي فحسب[1].

وحينها أبدى العلامة عمر بن علوي بن أبي بكر الكاف[2] رأيه في تكوين مجلس إفتاء جماعي يكون مرجعا لأهل البلد وخارجها، وامتدادا للمرحلة الأولى فاستجاب له العلامة علي المشهور بن محمد بن سالم بن حفيظ فقام بدوره الفعال وجمع خمسة من مرجعيات العلم بتريم وكان هو سادسهم على كتابة وثيقة يتم الاتفاق فيها على البنود التي يقوم عليها المجلس.

وقد تضمنت وثيقة الاتفاق جملةً من البنود التنظيمية التي تحدد آلية عمل المجلس واختصاصاته وطريقة انعقاد اجتماعاته.

ومن أبرز ما نصّت عليه وثيقة الاتفاق ما يأتي:

وقد دار البحث في النقاط الآتية :

1 . إقامة مجلس للإفتاء بتريم ويجتمع أعضاؤه في الأوقات التي يعتاد فيها المجلس، والمكان اللائق بالاجتماع فيه، وبعد البحث والتفاهم حصل الاتفاق على ما يلي :

1 . أعضاء مجلس الإفتاء يتكون من الآتية أسماؤهم :

1 . عمر بن علوي بن أبي بكر الكاف.

---

1 – وثيقة الاتفاق على إقامة مجلس الإفتاء بتريم، (أرشيف مجلس الإفتاء بدار الفقيه)، ولها صورة في أولى صفحات البحث.

2 – ولد العلامة عمر بن علوي بن أبي بكر الكاف 8 ربيع الأول سنة 1325هـ ومن أبرز شيوخه جده الذي تربى على يديه العلامة أحمد بن علوي السري، وقد برع في علوم شتى من أهمها علوم اللغة، وكان له دور في تأسيس مجلس الإفتاء بتريم في مرحلته الثانية، وتقلد رئاسته حتى توفي في سنة 1412هـ. ينظر: الخبايا في الزوايا، عمر بن علوي الكاف، (ص:6 ، وما بعدها).

2 . عمر بن أحمد المشهور.

3 . عبد الله بن محمد بن شهاب.

4 . فضل بن عبد الرحمن بأفضل.

5 . مشهور بن محمد بن سالم بن حفيظ.

6 . يقبل في العضوية من يرونه من ذكروا متأهلا.

2 . مكان اجتماع المجلس أسبوعيا مسجد بابطينة.

3 . وقت الاجتماع بالمسجد صباح يوم الثلاثاء الساعة الثالثة.

4 . قابلا أن يتكرر المجلس في الأسبوع أكثر من مرة.

5 . لا يكون الإفتاء إلا على قواعد الإفتاء المقررة على معتمد مذهب الإمام الشافعي.

6 . تعقد أول جلسة حسب المقرر أعلاه بتاريخ الثلاثاء 3/ذي الحجة الحرام/ سنة 1410هـ. [1]

هذا نص من وثيقة انعقاد مجلس الإفتاء بعد قيامه في مرحلته الثانية والتي لازالت مستمرة إلى يومنا هذا.

وقد كشفت هذه الاتفاقية عن وعيٍ مبكر بأهمية العمل المؤسسي والجماعي في الفتوى داخل البيئة العلمية بتريم، كما تعكس الرغبة في إعادة إحياء الدور التاريخي للمدينة بوصفها مركزًا علميًا ومرجعيةً شرعيةً في حضرموت.

كذلك يظهر من بنود الاتفاق تأثر المجلس بالنمط التقليدي لمجالس العلماء في تريم، مع إدخال قدر من التنظيم الإداري الحديث الذي يناسب المرحلة الجديدة بعد الوحدة اليمنية.

وتُعد هذه الوثيقة من الشواهد المهمة على تطور الإفتاء الجماعي في تريم في العصر الحديث، وانتقاله من الصورة غير الرسمية إلى صورة أقرب إلى التنظيم المؤسسي، وهو ما أسهم لاحقًا في ترسيخ حضور المجالس العلمية والإفتائية في الحياة الدينية والاجتماعية بحضرموت.

---

1 – وثيقة التأسيس، أرشيف مجلس الإفتاء بتريم الذي يعقد حاليا بـ(دار الفقيه).

ومن هنا برز مجلس الإفتاء بتريم بصورة أوضح وأكثر تنظيمًا، مستفيدًا من عودة العلماء وانتعاش الحركة العلمية، وارتباط ذلك بظهور مؤسسات علمية ودعوية.

وقد تولّى رئاسة المجلس العلامة عمر بن علوي بن أبي بكر الكاف، ثم جاء بعده العلامة فضل بن عبد الرحمن بأفضل، ثم جاء بعده العلامة علي المشهور بن محمد بن سالم بن حفيظ، ثم جاء بعده أخوه العلامة عمر بن محمد بن سالم بن حفيظ. [1]

وقد أصبح مجلس الإفتاء بتريم بعد الوحدة مرجعية علمية واجتماعية في معالجة النوازل والقضايا المعاصرة، معتمدًا في ذلك على الطابع الجماعي في الفتوى، ومشاركًا في توجيه المجتمع وربط الناس بأحكام الشريعة، استمرارًا للدور التاريخي الذي عُرفت به تريم بوصفها إحدى الحواضر العلمية في حضرموت.

وقد استمر المجلس متمسكا ببنود نشأته مما جعله غير منحاز إلى أي فرد أو قبيلة أو جهة سياسية أو سلطة لأحد الأفراد، وقد توالت أعضاء المجلس فكلما انتقل إلى رحمة الله أحد أعضائه اختار الأعضاء من هو أهل لذلك من طلبة العلم الشريف إلى يومنا هذا.

الجدير بالذكر : أن العلاقة بين المرحلة الأولى لمجلس الإفتاء بتريم والمرحلة الثانية من حيث الامتداد فقط لا من حيث التنظيم أو كيفية اختيار الأعضاء أو وضع بنود الاتفاقية، وذلك بحسب اطلاعي للمراجع.

ثانياً: مجلس دار المصطفى[2] (المؤسسية الإفتائية المعاصرة).

يمثل دار المصطفى للدراسات الإسلامية والذي تأسس عام 1414هـ، الموافق 1994م النموذج الأبرز للإفتاء الجماعي في العصر الحديث.

فهناك ما يسمى بدائرة الفتاوى والبحوث كدائرة من التقسيم الإداري بالدار، وهي دائرة متخصصة تتولى إصدار الفتاوى الشرعية والقيام بالبحوث العلمية، وتعتمد في عملها على منهجية "المذاكرة والمدارسة الجماعية" بين كبار الفقهاء والمدرسين.

---

1 – أرشيف مجلس الإفتاء (دار الفقيه).

2 – هذه خلاصة عن دائرة الفتوى بدار المصطفى للدراسات الإسلامية، ينظر: موقع الفتاوى الرقمي دار المصطفى بتريم للدراسات الإسلامية – موقع فتاوى الدار، رابط الموقع: https://fatawaaddar.com/about-dar-al-mustafa.

فمن المهمات التي اعتمد عليها دار المصطفى في رسالته إسهاماته في خدمة الفتاوى الشرعية والبحوث مشاركة للمهتمين بهذا الهم في العالم من أتباع المدارس الإسلامية.

فقد تأسست شعبة الفتوى بدار المصطفى في عام 1421 هـ, ثم تدرجت في عطائها إلى أن حملت اسم (دائرة الفتاوى الشرعية والبحوث) في عام 1437 هـ, وقد حددت الدائرة أهدافا – عامة وخاصة – تسعى لتحقيقها والإسهام في الهم عبرها, وحملت هم الربط بين مواقع الفتوى في دور أهل السنة والجماعة, من خلال الإفادة والاستفادة الشاملة والمتكاملة.

الرسالة التي تحملها شعبة الفتوى بدار المصطفى :

قيام كرسي الفتوى والبحوث بتخريج الكادر المؤهل، وربط الدوائر، وتحقيق التكامل، وامتداد رقعة النفع والانتفاع في العلم والعمل في كثير من البلدان.

الرؤية لديها :

نحو فتاوى صائبة، وأبحاث رشيدة، متبصرة بالواقع، مستمدة من الشارع، مراعية للعلم والعمل، كما نسعى ليجعلنا الله ضمن أفضل دوائر العالم في خدمة أهل السنة والجماعة .

الأهداف التي تريد أن تحققها :

1 – استقبال الاستفتاءات والإجابة عليها.

2 – إصلاح ذات البين بمنهج الهدي النبوي.

3 – تصحيح العقود وفق الضوابط الشرعية.

4 – المساهمة في وضع المناهج الصحيحة للفتوى والبحوث.

5 – التواصل مع أرباب الاختصاص للإفادة والاستفادة.

6 – بناء كوادر مؤهلة للمشاركة في الفتوى الشرعية والبحوث.

7 – نشر الفتاوى والبحوث النافعة المتصلة بالواقع.

8 – الربط بين مواقع الفتوى في بلدان العالم.

أعضاء الدائرة :

تحتضن الدائرة عددا من الذين تلقوا العلم مسندا إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم ، يقومون بالكتابة على الفتوى والأبحاث عبر القواعد العلمية والمناهج الأصيلة ، ولهم جلسات متعددة خلال الأسبوع يراجعون فيها ما كتبوا حتى تخرج الفتوى والأبحاث مكتملة النظرة عبر أرباب التخصص.

المنجزات التي قد تحققت :

– أجوبة الأسئلة الواردة.

– تدريب عدد من طلاب العلم على الفتاوى والبحوث.

– تصحيح عقود المؤسسات على وفق الشرع.

– الإسهام في مجال الاستشارات الفقهية.

– رعاية ركن الفتاوى بموقع دار المصطفى.

– رعاية ركن الفتاوى في بعض المجلات.

– محاضرات ودورات في عدد من بلدان العالم الإسلامي.

– ترتيب برامج تلفزيونية وبرامج إذاعية.

المميزات:

– صلة الفتوى والأبحاث بالتأصيل والتفريع.

– حسن النظر في واقع الحادثة عرفا ومذهبا ومآلا.

– اتساع الاستفادة من مذاهب أهل السنة والجماعة.

– مزج الفتاوى والأبحاث بالتذكير والنصح والتوجيه.

– الإصدار عن أهل البصيرة من العلماء العاملين الربانيين.

ما نرجوه في المستقبل:

– الريادة في تخريج الكادر البحثي والفقيه المفتي والبحث النوعي .

– ربط أكثر دوائر الفتوى التابعة لأهل السنة والجماعة للإفادة والاستفادة .

– الإسهام في التكامل مع مراكز الفتوى ومجمعات الفقه الإسلامي .

– امتداد رقعة الفتوى إلى أوسع حد في مجال الإفادة والاستفادة .

إذن فتاريخ المجالس الإفتائية في تريم هو رحلة ممتدة من "فقه الجماعة" الذي تطور بفضل همة أسرة آل الكاف في التنظيم كمرحلة أولى، ووصولاً إلى مرحلة التأسيس الثانية، وامتد ذلك إلى النموذج المؤسسي العالمي في دار المصطفى، مما جعل تريم قبلة للباحثين عن الفتوى الرصينة القائمة على الشورى والاعتدال.

المطلب الثالث

آليات انعقاد مجالس الإفتاء بتريم

تعتمد مجالس الإفتاء في مدينة تريم على آليات محكمة تزاوج بين الأصالة المنهجية (الشورى الفقهية) والمعاصرة الإجرائية (التوثيق الرقمي والمؤسسي). هذه الآليات هي التي منحت الفتوى التريمية استقرارها وقبولها العالمي.

ويمكن تفصيل هذه الآليات وفق النقاط الآتية:

أولاً: آليات الانعقاد (الشورى والمذاكرة الجماعية)

1.**منهجية عدم الانفراد بالرأي:** المبدأ الأساسي في انعقاد هذه المجالس هو "الإحالة والتشاور"؛ حيث يقتدي العلماء في تريم بالصحابة في إحالة المسائل لبعضهم البعض خشية الزلل الفقهي، فلا تصدر الفتوى إلا بعد إلمام تام بالمسألة وتصويرها الدقيق، والتباحث المشترك بين أعضاء المجلس. [1]

1 – ينظر: أرشيف المجلس، الموقع الالكتروني: اسم المرجع: مقال تريم عطرُ الحَضَارمة، قلم: أشرف أبو اليزيد – مجلة العربي، رابط الموقع: https://alarabi.nccal.gov.kw/Home/Article/2697.

2.المذاكرة والمدارسة الجماعية: تتميز المجالس بآلية "المراجعة المنتظمة والمدارسة الجماعية" لأمهات كتب المذهب الشافعي، حيث يتم استحضار النصوص والوجوه الفقهية بالسند المتصل، مما يضمن خروج الفتوى برؤية جماعية محققة. [1]

3.أماكن الانعقاد: ترتبط آليات الانعقاد بالمكان؛ حيث تُعقد الجلسات غالباً في أماكن عامة كالمساجد التاريخية (كمكتبة جامع تريم) وذلك عقد في مكتبته أول مجلس إفتاء بتريم فيما قبل مرحلة الشيوعية أو مسجد بابطينة الذي انعقد فيه أول مجلس الإفتاء في مرحلته الثانية، أو في الدور العلمية كدار الفقيه للتعليم الشرعي والذي استقر فيه المجلس إلى يومنا هذا، وكذلك كدار المصطفى الذي تقام فيه جلسات دائرة الإفتاء، مما يضفي صبغة روحية وعلمية على عملية الإفتاء. [2]

ثانياً: آليات التوثيق والحفظ (من المخطوط إلى الحفظ الرقمي).

شهد توثيق مخرجات هذه المجالس تطوراً كبيراً لضمان بقائها مرجعية للأجيال:

1.**التوثيق المؤسسي:** يتم حفظ الكثير من مخرجات هذه المجالس (البحوث والفتاوى) في أرشيف المجلس، ومكتبة الأحقاف للمخطوطات، التي تضم قسماً خاصاً للكمبيوتر والتصوير يخدم عملية إعداد الفهارس وتصوير المخطوطات لحفظها رقمياً. [3]

2.**دائرة الفتاوى والبحوث بدار المصطفى:** تمثل الآلية المعاصرة لتوثيق الفتوى؛ حيث تُصنف الفتاوى الصادرة (إيمان، عبادات، معاملات، إلخ) وتُحفظ إلكترونياً وورقياً لتكون مرجعاً للطلاب والباحثين عبر المواقع المتخصصة. [4]

---

1 – اسم المرجع: فيديو مجلس ختام العام الدراسي لطلاب دار المصطفى – قناة الإرث النبوي، رابط الموقع: https://www.youtube.com/watch?v=Kt7gyP9Wrew.

2 – يراجع: أرشيف المجلس. والموقع الالكتروني: اسم المرجع: تاريخ مدينة تريم وسبب التسمية – إرث حضرموت Hadhramaut legacy. رابط الموقع: https://hadhramaut.org/6330.

3 – يراجع: أرشيف مكتبة الأحقاف. والموقع الالكتروني: اسم المرجع: مكتبة الأحقاف للمخطوطات – ويكيبيديا، رابط الموقع: https://ar.wikipedia.org/wiki/ مكتبة الأحقاف.

4 – ينظر: أرشيف المجلس. والموقع الالكتروني: اسم المرجع: دار المصطفى بتريم للدراسات الإسلامية – موقع فتاوى الدار، رابط الموقع: https://fatawaaddar.com/about-dar-al-mustafa.

3.**التدابير الطارئة لحماية الإرث:** نظراً لأهمية هذه الوثائق، استُحدثت آليات لحمايتها مثل مشروع "التدابير الطارئة" الذي يوفر العزل الحراري والمنظومات التقنية لحفظ أكثر من 6000 مخطوطة وفتاوى تاريخية من التلف. [1]

خلاصة هذا المطلب الثالث: إن آليات مجالس تريم تقوم على "الشورى الفقهية الحية" في الانعقاد، والمؤسسة والرقمنة في التوثيق، مما جعلها تنتقل من طور المبادرات الفردية إلى طور المنظومة العلمية العالمية التي تحفظ ذاكرة الأمة الفقهية.

المطلب الرابع

توثيق مجالس الإفتاء بتريم وأرشفتها

وسنضع توثيق مجالس الإفتاء بتريم وأرشفتها في النقاط الآتية:

تعميد الفتوى وتوثيقها الرسمي[2]

مرّت آلية اعتماد الفتوى وتوثيقها في المجلس بعدة مراحل تنظيمية، كان الهدف منها توثيق الفتوى ومنع التزوير، فقد استُعمل في البداية ختم مستطيل، ثم استُبدل بختم دائري أكثر إحكامًا، رغبةً في تعزيز الحماية النظامية للفتوى. [3]

كما تطورت آلية الاعتماد لاحقًا لتشمل توقيع أعضاء المجلس مع كتابة أسمائهم بجوار التوقيع، بحيث يُعرف المشاركون في اعتماد الفتوى. وإذا تحفظ أحد الأعضاء على الجواب، امتنع عن كتابة اسمه، فيفهم السائل أن الفتوى صادرة ممن وقّع عليها فقط.

ويبدو أن هذه الآلية التنظيمية قد استقرت بعد وفاة الشيخ فضل رحمه الله تعالى، حين اتجه المجلس إلى مزيد من الضبط الإداري والتوثيق المؤسسي.

---

1 – يراجع: أرشيف المجلس. والموقع الالكتروني: اسم المرجع: فيديو تفقد سير مشروع حماية مخطوطات مكتبة الأحقاف – قناة سهيل الفضائية، رابط الموقع: https://www.youtube.com/watch?v=tR_oSZ-Ntq0.

2 – يراجع: أرشيف المجلس.

3 – يراجع: أرشيف المجلس. ولتلك الختومات صور في أول صفحات البحث.

الأرشيف في مجلس الإفتاء بتريم دار الفقيه :

يُعدُّ الأرشيف في مجلس الإفتاء بتريم، وبخاصة في مجلس دار الفقيه، من أهم المكونات العلمية والإدارية التي تحفظ الذاكرة الإفتائية للمجلس، وتمثل السجلَّ التاريخيَّ والتوثيقيَّ لمسيرته العلمية والتنظيمية ولا يقتصر دوره على حفظ الأوراق والوثائق، بل يتجاوز ذلك إلى كونه مرجعًا علميًا يُستفاد منه في تحرير الفتاوى، وضبط المسار الإجرائي للمجلس، وحفظ التجارب الإفتائية المتراكمة عبر السنين.

وقد احتوى الأرشيف على مسودات أجوبة لأسئلة وردت إلى المجلس منذ عام (1410هـ)، الأمر الذي يكشف عن عناية المجلس المبكرة بتوثيق العمل الإفتائي وحفظه، بما يمكّن من الرجوع إليه عند الحاجة، والاستفادة منه في النوازل المشابهة، وتحقيق الاستمرارية العلمية والمنهجية في الفتوى.

كما يضم الأرشيف عددًا من الوثائق التنظيمية والإدارية التي تُبين طبيعة العمل داخل المجلس، ومن ذلك:

1. الاتفاقيات المنظمة لعمل المجلس.
2. الضوابط المتعلقة باستقبال الأسئلة وتسجيلها.
3. آلية تداول السؤال بين أعضاء المجلس.
4. قواعد تحرير الجواب الإفتائي واعتماده.
5. الوثائق المتعلقة بالتعامل مع القضاء والجهات الرسمية.
6. الضوابط الخاصة بحفظ الوثائق والمراسلات.
7. السجلات الخاصة بالفتاوى السابقة وتصنيفها.
8. بعض المكاتبات الإدارية والعلمية ذات الصلة بالعمل الإفتائي.

وظائف الأرشيف : للأرشيف عدة وظائف علمية وإدارية، من أبرزها:

1. حفظ التراث الإفتائي للمجلس وتوثيق مراحله التاريخية.
2. تسهيل الرجوع إلى الفتاوى السابقة والاستفادة منها في النوازل المتشابهة.
3. تحقيق الانضباط المؤسسي في العمل الإفتائي.

4. توحيد المنهجية الإجرائية داخل المجلس.

5. توفير مادة علمية للباحثين والدارسين في تاريخ الإفتاء الجماعي بتريم.

6. الإسهام في حفظ الخبرة التراكمية للمجلس ونقلها بين الأجيال العلمية.

ومن خلال هذا الأرشيف يظهر البعد المؤسسي الذي اتسم به مجلس الإفتاء، حيث لم يكن العمل قائمًا على الارتجال أو الاجتهاد الفردي المجرد، بل على التوثيق والتنظيم والمتابعة، وهو ما أسهم في استقرار العمل الإفتائي واستمرار أثره العلمي والاجتماعي.

كيفية الاستفادة من الأرشيف ومنع تكرار الفتاوى خوف التعارض:

اعتمد المجلس نظامًا أرشيفيًا لحفظ الفتاوى السابقة والاستفادة منها عند ورود أسئلة مشابهة، فإذا وُجد في الأرشيف سؤال سابق مطابق في موضوعه وملابساته، اكتفى المجلس بإخراج صورة من الجواب السابق، منعًا لتكرار البحث، وتحقيقًا لاتساق الفتاوى وعدم تعارضها.

وكان المجلس شديد العناية بعدم صدور جوابين متناقضين في المسألة الواحدة؛ فلا يجوز أن يصدر جواب بالصحة وآخر بالبطلان في القضية نفسها مع اتحاد صورتها. ولهذا كان الرجوع إلى الأرشيف خطوة أساسية قبل تحرير كثير من الفتاوى. [1]

بداية أرشفة مخرجات المجلس (دار الفقيه) وتطويرها:

شهدت أعمال المجلس تطورًا ملحوظًا في جانب حفظ الوثائق والأرشفة؛ إذ انتقل حفظ الفتاوى من الجهود الفردية البسيطة إلى مرحلة التنظيم المؤسسي، ففي البدايات كانت الفتاوى تحفظ بجهود شخصية، ثم خُصصت لها خزائن ودواليب لحفظ الملفات بعد استقرار المجلس في "دار الفقيه".

وفي المراحل المتأخرة اتجهت إدارة المجلس إلى مشروع الأرشفة الرقمية؛ حيث تُصنَّف الفتاوى بحسب الموضوعات الفقهية والسنوات، وتُحوَّل إلى نسخ رقمية تسهيلا للرجوع إليها والاستفادة منها في البحث والإفتاء.

1 – يراجع: أرشيف المجلس.

غير أن المجلس واجه بعض الصعوبات في هذا الجانب؛ من أبرزها تجاوز بعض السائلين للإجراءات النظامية ودخولهم مباشرة إلى بعض المشايخ، أو إرسال الأسئلة عن طريق وسطاء، مما يؤدي أحيانًا إلى تكرار الجواب أو اضطراب توثيقه في الأرشيف. [1]

حفظ خصوصية الأرشيف ووثائق السائلين:

لقد أولى المجلس عناية كبيرة بسرية الوثائق والفتاوى؛ فلم يكن يسمح لأحد بالاطلاع على الأسئلة أو الوثائق أو استخراج صور منها إلا بإذن مكتوب من صاحب السؤال.

وإذا طلب شخص نسخة من جواب سابق، فلا تُسلَّم له إلا بعد التحقق من صفته أو حصوله على تفويض رسمي. وقد وقعت بعض الحوادث التي دفعت المجلس إلى التشدد في هذا الباب، ومنها مطالبة بعض الأطراف بصورة من جواب قديم بعد وفاة صاحب القضية، فاشترط المجلس حينها خطابًا رسميًا من المحكمة المختصة قبل تسليم أي نسخة من الوثائق أو الأجوبة. [2]

أرشيف دائرة الفتوى بدار المصطفى:

ومن الخصائص البارزة التي امتاز بها أرشيف دائرة الفتوى بدار المصطفى سعيه إلى مواكبة الوسائل الحديثة في حفظ الفتاوى وتوثيقها، حيث انتقلت الدائرة من الاعتماد على الحفظ الورقي التقليدي إلى مرحلة التوثيق الإلكتروني المنظم، الأمر الذي أسهم في حفظ المادة الإفتائية من الضياع، وسهَّل عملية الرجوع إليها واستحضار السوابق الفقهية عند الحاجة، ويُعد هذا التحول من المؤشرات المهمة على وعي الدائرة بأهمية التقنية الحديثة في خدمة العمل الإفتائي وتطوير آلياته بما يتناسب مع متطلبات العصر.

وقد عززت الدائرة هذا الجانب بإنشاء موقع إلكتروني خاص يُعنى بنشر الفتاوى وإتاحتها للباحثين وعموم المستفتين، مما أتاح انتشار الفتوى ووصولها إلى شريحة واسعة من الناس داخل اليمن وخارجه، كما أسهم الموقع في تقريب المادة العلمية للمهتمين، وربط المستفتين بالمجالس العلمية بطريقة ميسَّرة، مع المحافظة على الطابع العلمي والمنهجي الذي عُرفت به الدائرة في معالجة النوازل والأسئلة الفقهية.

---

1 – يراجع: المرجع السابق.

2 – يراجع: سكرتير المجلس، وأرشيف المجلس.

ومن الجوانب التنظيمية التي تبرز عناية الدائرة بالتخصص والتطوير تخصيص قسم مستقل للفتاوى المعاصرة، تُجمع فيه النوازل والقضايا المستجدة التي تتعلق بواقع الناس المعاصر، سواء في المعاملات المالية أو القضايا الاجتماعية أو المستجدات الطبية وغيرها، ويعكس هذا التوجه إدراك الدائرة لأهمية الإفتاء الجماعي في معالجة القضايا الحديثة التي تحتاج إلى مزيد من البحث والنظر والتشاور بين أهل الاختصاص.

كما امتازت دائرة الفتوى بالعناية بتبويب الفتاوى وتصنيفها وفق الأبواب الفقهية المعروفة، فجمعت الفتاوى المتعلقة بالعبادات في أبوابها، والمعاملات في مواضعها، وكذلك مسائل الأحوال الشخصية والجنايات وغيرها، مما أوجد أرشيفاً علمياً منظماً يسهل على الباحث الوصول إلى المسألة المطلوبة دون عناء كبير، وتظهر من خلال هذا التصنيف الدقيق ملامح العمل المؤسسي داخل الدائرة، وحرصها على تحويل الفتوى من مجرد إجابات متفرقة إلى مادة علمية موثقة يمكن الاستفادة منها في الدراسات والبحوث الفقهية والأكاديمية. [1]

المبحث الثاني

البنية العلمية لمجالس الإفتاء في تريم

تستمد مجالس الإفتاء في مدينة تريم قوتها ومصداقيتها من هيكلية علمية دقيقة، لا تقوم على الانفراد بالرأي، بل على نظام الشورى العلمية الذي تتكامل فيه أدوار الشيوخ الراسخين مع طموح الباحثين من طلاب العلم، مما يضمن خروج الفتوى برؤية جماعية محققة.

وفي هذا المبحث ثلاثة مطالب وهي:

المطلب الأول: أعضاؤها (المفتي، المشاركون، طلاب العلم).

المطلب الثاني: الكتب المعتمدة، والمصادر.

المطلب الثالث: كيفية تداول المسائل وتحرير الفتوى.

المطلب الأول: أعضاؤها (المفتون، طلاب العلم، المشاركون)

---

1 – يراجع: سكرتير دائرة فتاوى دار المصطفى. وأرشيف المجلس.

يقوم مجلس الإفتاء بمدينة تريم – للمجلسين معا – على بنيةٍ علميةٍ جماعية تتكامل فيها الأدوار بين المفتين وطلاب العلم والمشاركين، يجمعها هدف واحد هو بيان الحكم الشرعي برؤية جماعية محققة، بما يحقق انتظام العملية الإفتائية ودقتها، ويُسهم في صدور الفتوى بصورةٍ جماعية قائمة على البحث والتحرير والمراجعة، وقد عُرف المجلس بطابعه المؤسسي الذي لا يقتصر فيه العمل على المفتي وحده، بل تتوزع فيه المهام بين عددٍ من الأعضاء بحسب الاختصاص العلمي والوظيفة العملية داخل المجلس.

أولاً: المفتون:

يُعدُّ المفتون الركيزة الأساسية في مجلس الإفتاء، فهم المرجعية العلمية العليا التي تنتهي إليها أعمال المجلس ومداولاته، ويتصدر المجلس اثنان من كبار المفتين يُنظر إليهما بوصفهما الأعلم والأبرز في المجلس، ويتولى أحدهما رئاسة المجلس وأعماله العلمية والإدارية، والآخر هو المفتي المقدم على غيره (الأعلم بالمذهب)، وكل المفتين يباشرون الفتوى في المجلس بصورة جماعية.

وتتعدد المهام التي يقوم بها المفتون داخل المجلس، ومن أبرزها:

1. النظر في الأسئلة والنوازل المعروضة على المجلس.
2. توجيه البحث العلمي في المسائل المطروحة.
3. مناقشة الأقوال الفقهية والترجيح بينها.
4. اعتماد الجواب النهائي وإقراره بصيغته الرسمية.
5. إدارة جلسات المجلس وتنظيم آلية تداول المسائل بين الأعضاء.
6. المحافظة على المنهج الفقهي الذي يسير عليه المجلس في الإفتاء.

كما يقوم المفتون بدورٍ تربوي وعلمي مهم، يتمثل في تدريب طلاب العلم المشاركين في المجلس على منهجية البحث الفقهي وآداب الإفتاء وكيفية تحرير المسائل، مما يجعل المجلس مدرسةً علميةً عملية إلى جانب كونه جهةً للإفتاء.

ثانياً: طلاب العلم:

يشارك في المجلس عددٌ من طلاب العلم الذين يُسند إليهم جانبٌ مهم من العمل التحضيري والعلمي، ويُعدّون حلقة الوصل بين مرحلة عرض السؤال ومرحلة تحرير الجواب النهائي.

وتتمثل أبرز أعمالهم فيما يأتي:

1. البحث في المسائل الفقهية المتعلقة بالسؤال.
2. جمع النقول من كتب المذهب ومراجِعِه المعتمدة.
3. تحرير محل النزاع وبيان وجوه الخلاف عند الحاجة.
4. كتابة الأجوبة الأولية أو مسودات الفتاوى.
5. عرض نتائج البحث على المفتين للمناقشة والمراجعة.

ويُظهر هذا الدور اعتماد المجلس على العمل الجماعي القائم على المشاركة العلمية، كما يعكس عناية المجلس بتأهيل طلاب العلم عملياً على صناعة الفتوى، وربط الجانب النظري بالتطبيق الواقعي داخل مجلس الإفتاء.

ثالثاً: المشاركون والمعاونون:

يضم المجلس عدداً من المشاركين والمعاونين الذين يقومون بأعمال تنظيمية وخدمية مساندة للعمل الإفتائي، وهي أعمال وإن بدت بعيدة عن جوهر البحث الفقهي، إلا أنها تُعدُّ من العناصر المهمة في انتظام المجلس واستمرار عمله.

ومن أبرز المهام التي يقوم بها هؤلاء المشاركون:

1. تقريب الكتب والمراجع العلمية للأعضاء أثناء انعقاد المجلس.
2. المساعدة في كتابة الفتاوى وتنسيقها وإخراجها بصورتها النهائية.
3. تنظيم الأسئلة الواردة وترتيبها.
4. حفظ أرشيف الفتاوى والوثائق المتعلقة بالمجلس.
5. توثيق أعمال المجلس وما يصدر عنه من أجوبة وقرارات.

ويكشف هذا التنظيم عن وجود طابعٍ مؤسسي واضح داخل مجلس الإفتاء بتريم، حيث تتكامل الجوانب العلمية والإدارية والتنظيمية في سبيل إخراج الفتوى بصورةٍ دقيقة ومنضبطة، وهو ما أسهم في استمرار المجلس وأداء رسالته العلمية والدعوية عبر فتراتٍ طويلة. [1]

المطلب الثاني: الكتب والمصادر المعتمدة في مجلس الإفتاء بتريم[2]

تستند مجالس الإفتاء في مدينة تريم في استنباط أحكامها وتحرير مسائلها الفقهية إلى مدرسة شرعية رصينة تعتمد المذهب الشافعي مرجعية أساسية، مع الالتزام بمنهجية السند المتصل في تلقي الكتب والعمل بها، لضمان استمرارية المنهج العلمي والروحي للمدينة.

ويمكن تصنيف المصادر والكتب المعتمدة لدى هذه المجالس وفق الآتي:

أولاً: أمهات كتب الفقه الشافعي وأصوله: وتعتبر هذه الكتب هي الدستور الفقهي الذي تدار حوله المذاكرات العلمية والمناقشات الإفتائية وهي:

1.كتاب فتح المعين بشرح قرة العين: للشيخ زين الدين المليباري؛ وهو المرجع الأساسي الذي تُتداول مسائله في المجلسين، ويتم استحضار نصوصه لبيان الأحكام في العبادات والمعاملات.

2.كتاب عمدة السالك وعدة الناسك: للإمام ابن النقيب المصري؛ ويُعتمد عليه في تأصيل المسائل الفقهية وبناء الملكة العلمية لأعضاء المجلس.

3.كتاب جمع الجوامع: للإمام تاج الدين السبكي؛ وهو العمدة في علم أصول الفقه، حيث يُستند إليه لضبط قواعد الاستنباط وفهم دلالات النصوص الشرعية أثناء تداول النوازل المعاصرة.

4.كتاب تحفة المحتاج بشرح المنهاج للإمام: ابن حجر أحمد الهيتمي المصري، وهو من المراجع المهمة التي يستند إليها المجلس في الفتوى.

---

1 – يراجع: سكرتير المجلسين. وأرشيف المجلسين.

2 - يراجع: أرشيف المجلسين. وموقع الفتاوى بدار المصطفى، اسم المرجع: موقع "فتاوى الدار" – دار المصطفى بتريم للدراسات الإسلامية. رابط الموقع: https://fatawaaddar.com/about-dar-al-mustafa.

5. كتاب نهاية المحتاج بشرح المنهاج للإمام: محمد بن أحمد الرملي المصري، وهو من المراجع التي لا يغفل عنها المجلس، وغيرها من الكتب.

ثانياً: كتب علوم الآلة والعقيدة والفرائض بما أن الفتوى في تريم نتاج تكامل علمي، فإن المجالس ترجع لمصادر تخصصية لضبط جوانب الفتوى المختلفة:

1.**منظومة الخريدة البهية:** للإمام الدردير في علم العقيدة والتوحيد، لضمان المرتكزات الإيمانية للفتوى.

2.**منظومة ذريعة الناهض:** في علم الفرائض والمواريث، وهي المرجع العملي لحل مسائل التركات المعقدة التي تُعرض على المجالس.

3.**ألفية ابن مالك:** في علوم اللغة العربية، حيث يشترط في المفتي الجماعي التبحر في لسان العرب لفهم الخطاب الشرعي بدقة.

ثالثاً: كنز المخطوطات والنوادر (مكتبة الأحقاف) تستمد المجالس قوتها التاريخية وسندها التوثيقي من مكتبة الأحقاف للمخطوطات، التي تضم أكثر من 6000 مخطوطة نادرة، ومن أهم المراجع التي يُرجع إليها في التحقيق:

1 - نسخة الدر المنثور في التفسير بالمأثور: للجلال السيوطي (نسخة سنة 897هـ).

2 . كتاب الشفاء بتعريف حقوق المصطفى: للقاضي عياض (نسخة سنة 763 هـ).

3 . مؤلفات العلامة محمد بن عمر بحرق: خاصة في علوم الطب والحساب، والتي تُعد مراجع علمية نادرة استقر العمل بها في تريم. [1]

رابعاً: مدونات فتاوى علماء حضرموت: تعتمد المجالس أيضاً على السوابق الفقهية المسجلة في فتاوى سلف علماء تريم، والتي تعكس كيفية تطبيق الأحكام على واقع البيئة الحضرمية عبر القرون.

1. فتاوى عبد الرحمن المشهور المسماه: بغية المسترشدين.

---

1 - يراجع: أرشيف مكتبة الأحقاف. والموقع الالكتروني: اسم المرجع: مقال "مخطوطات علمية في مكتبة الأحقاف اليمنية" – منظمة المجتمع العلمي العربي (Arsco)، رابط الموقع: https://arsco.org/articles/article-detail-43217.

2. فتاوى بن يحيى.

3. فتاوى بامخرمة، وغيرها من الفتاويات التي يعتمد عليها المجلس.

إذن فإن المرجعية العلمية لمجالس الإفتاء في تريم هي مزيج بين أمهات كتب المذهب الشافعي، وعلوم الآلة المحققة، وكنوز المخطوطات النادرة، مما يمنح الفتوى التريمية عمقاً معرفياً يربط بين نصوص المتقدمين واحتياجات المعاصرين.

المطلب الثالث

كيفية تداول المسائل وتحرير الفتوى

وسنعرض هذا المطلب في نقاط موجزة يتضح من خلالها المقصود:

أولاً: تصوير المسألة وتحقيق المناط:

تبدأ العملية باستقبال السؤال أو النازلة، حيث يحرص المفتي وأعضاء المجلس على تصوير المسألة بدقة تامة؛ فالحكم على الشيء فرع عن تصوره، ويشترط في المفتي أن يكون ملماً ليس فقط بالحكم الشرعي، بل وبحال السائل وما وراء السؤال، لضمان أن الفتوى تلامس الواقع العملي ولا تقتصر على النقل المجرد. [1]

ثانياً: المذاكرة والمباحثة الجماعية:

تُطرح المسألة في جلسات تُعرف بالمذاكرة، وهي نمط تعليمي وإفتائي يقوم على البحث الجماعي في أمهات الكتب. خلال هذه الجلسات، يتم استحضار النصوص من المراجع المعتمدة (مثل كتاب التحفة) ومناقشة أوجه الاستدلال عليها، مع تطبيق القواعد الأصولية والفقهية المرتبطة بالمسألة، مثل قاعدة المشقة تجلب التيسير. [2]

---

1 - يراجع: سكرتيرية المجلسين، والموقع الالكتروني: اسم المرجع: تريم عطرُ الحَضَارمة.. قلم: أشرف أبو اليزيد – مجلة العربي، رابط الموقع: https://alarabi.nccal.gov.kw/Home/Article/2697

2 – يراجع: سكرتيرية المجلسين، والموقع الالكتروني: اسم المرجع: مجلس ختام العام الدراسي لطلاب دار المصطفى بتريم وفروعه لعام 1447هـ – قناة الإرث النبوي، رابط الموقع: https://www.youtube.com/watch?v=Kt7gyP9Wrew

ثالثا: تحرير الفتوى وتوثيقها في المرحلة النهائية:

يتم تحرير نص الفتوى بأسلوب شرعي واضح ودقيق، ثم تُحال إلى الدوائر المتخصصة لتوثيقها وأرشفتها، ثم يتم تصنيف الفتاوى حسب أبواب الفقه (إيمان، عبادات، معاملات، إلخ) وحفظها لتكون مرجعاً للباحثين وطلاب العلم.[1]

هذه بعض الضوابط لاستلام السؤال وآلية تداوله:

اعتمد مجلس الإفتاء بتريم جملةً من الضوابط والإجراءات المنظمة لاستقبال الأسئلة والنظر فيها؛ تحقيقًا للدقة، وصيانةً للحقوق، ومنعًا للتلاعب أو التناقض في الفتاوى. وقد تميزت هذه الضوابط بطابع مؤسسي واضح، يقوم على التثبت والتحقق قبل إصدار الحكم الشرعي.

فإذا أراد السائل جوابًا مكتوبًا، وجب أن يقدِّم سؤاله مكتوبًا بخطاب موجَّه إلى المجلس، متضمنًا اسم السائل، ورقم التواصل، وتاريخ السؤال، ولا يُكتفى في ذلك بوسائل التواصل الحديثة كالواتساب ونحوه. أما إذا كان المطلوب جوابًا شفهيًا، فيُستقبل السؤال شفهيًا، ويُجاب عنه بالطريقة نفسها بعد النظر فيما يقدَّم من وثائق أو مستندات.

وإذا كانت القضية منظورةً لدى المحكمة، أو سبق أن أحيلت إلى محكَّم أو مفتٍ، فلا يُقبل السؤال إلا إذا ورد من الجهة القضائية ذاتها، أو من المحكَّم المختص، منعًا للتداخل أو التعارض بين الجهات الناظرة في القضية.

كما اشترط المجلس في القضايا المشتركة بين طرفين أو أكثر حضور الطرف الآخر، أو موافقته الموثقة بالتوقيع على السؤال؛ ولا سيما في مسائل التركات والنزاعات المالية والحقوقية، وقد جاء هذا الإجراء بعد وقوع اعتراضات من بعض الورثة أو الخصوم على تلقي أسئلة من طرف واحد تتعلق بحقوق الجميع.

ومن أهم الضوابط التي اعتنى بها المجلس: عدم اعتماد الوثائق المصوَّرة أو غير الموثقة، إلا بعد مقابلة صورها بالأصول داخل المجلس، وقد ظهرت أهمية هذا الإجراء في بعض الوقائع العملية؛ إذ تبين عند مقابلة صورتين

---

1 – يراجع: سكرتير المجلسين. وأرشيف المجلسين. والموقع الالكتروني: اسم المرجع: موقع فتاوى الدار – دار المصطفى بتريم للدراسات الإسلامية، رابط الموقع: https://fatawaaddar.com/about-dar-al-mustafa.

لوثيقة واحدة بالأصل وجود اختلاف يسير في حرف واحد أدى إلى اختلاف الحكم الشرعي المترتب عليها، مما رسّخ لدى المجلس ضرورة التثبت من الأصول وعدم الاكتفاء بالصور.

وبعد قراءة السؤال وفهم مقصوده، يُعرض على أعضاء المجلس للمناقشة والتداول، وقد يكلَّف كل عضو بكتابة ما يراه من جواب أو تخريج للمسألة، ثم تُناقش الإجابات في الجلسة التالية، ويُعتمد الجواب الأوفى والأشمل، ثم يُصاغ بصيغته النهائية ويُسلَّم للسائل.

كما حرص المجلس على ضبط عملية تسليم الفتاوى؛ فلا تُسلَّم النسخة المكتوبة إلا للسائل نفسه، أو لمن ينوب عنه بإذنٍ صريح منه، صيانةً لخصوصية القضايا وحفظًا للحقوق.

أما في دائرة الإفتاء بدار المصطفى زيادة عما ذكر للمجلسين:

أولا: آلية مناقشة السؤال: تسير آلية مناقشة السؤال داخل مجلس الإفتاء وفق ترتيب إداري وعلمي منظم، يهدف إلى تحقيق الدقة في فهم الواقعة، وإحكام الجواب قبل تسليمه للسائل، ويُعدّ سكرتير المجلس أول من يتلقى السؤال؛ إذ يتولى استقباله ومراجعته، مع النظر في الوثائق المرفقة به، والتأكد من مطابقتها للأصول عند الحاجة، لما لذلك من أثر في ضبط الواقعة وتحرير محل السؤال تحريراً صحيحاً.

وبعد استكمال الإجراءات الأولية، يُحال السؤال إلى رئيس مجلس الإفتاء في الدائرة، فيقوم بالنظر فيه وتقدير طبيعته، ثم يُحيله إلى العضو المختص أو الأنسب للكتابة فيه إذا كان السؤال من المسائل الواضحة التي لا تحتاج إلى مناقشة جماعية. وبعد ذلك يعود الأمر إلى سكرتير المجلس، ليتابع التواصل مع العضو المكلف، وتنظيم ما يتعلق بإخراج الجواب وتسليمه.

أما إذا كان السؤال متضمناً لمسألة تحتاج إلى بحث ونقاش، أو كانت بعض جزئياته محتملة لأكثر من تكييف فقهي، كالمسائل المترددة بين أبواب متعددة من الفقه. كالتردد بين البيع والإجارة مثلاً. فإن السؤال يُعرض أولاً على جلسة المناقشة بين الأعضاء، لبحث جوانبه وتحرير محل الإشكال فيه، حتى تتضح حقيقته ويُحدد التكييف الفقهي الأنسب له، وبعد استقرار النظر في المسألة، يختار رئيس المجلس أحد الأعضاء لكتابة الجواب وفق ما انتهت إليه المناقشة.

ثم يأتي العضو المكلف في الجلسة التالية وقد أعدّ صياغة الجواب، فيقوم الأعضاء بمراجعته من جهتين: جهة الحكم الفقهي ومدى مطابقته للمعتمد والأصول المعتمدة، وجهة الصياغة والعبارات؛ حتى يخرج الجواب بعبارة

دقيقة واضحة، تجمع بين سلامة المعنى وحسن الأسلوب، وبعد اكتمال هذه المرحلة، يُعرض الجواب ـ كخطوة أخيرة ـ على عميد دار المصطفى للمراجعة النهائية، ثم يُسلَّم بعد ذلك إلى السائل.

وتُعقد جلسات المناقشة العلمية التي يجتمع فيها الأعضاء للنظر في الأسئلة والقضايا الإفتائية بصورة منتظمة، وذلك في يوم الخميس من كل أسبوع، مما يعكس الطابع المؤسسي والتنظيمي الذي يسير عليه عمل المجلس في دراسة النوازل ومعالجة الأسئلة الواردة إليه. [1]

ثانيا: منهج التعامل مع السائل: فمن منهج التعامل مع الأسئلة الواردة إلى المجلس أن يُسأل السائل ابتداءً عن مذهبه الفقهي؛ لأن الفتوى تُبنى ـ في الأصل ـ على مراعاة مذهب المستفتي ما أمكن، فإذا كان السائل شافعياً أُفتي بالمعتمد في المذهب الشافعي، باعتباره المذهب السائد في البيئة العلمية بتريم، أما إذا كان السائل ينتسب إلى مذهب آخر، فيُحرص ـ قدر الإمكان ـ على التواصل مع أحد علماء مذهبه لإفادته بالحكم وفق مذهبه، تحقيقاً لمراعاة حال المستفتي وعدم إلزامه بما لا يلتزمه، فإن تعذر الوصول إلى من يفتيه من أهل مذهبه، أُرشد إلى مراجعة علماء بلده أو من يثق بدينهم وعلمهم من أهل مذهبه.

وفي بعض المسائل يَطلب السائل مخرجاً لنفسه بسبب ما يترتب على العمل بالمعتمد من مشقة أو صعوبة في بعض المعاملات، ففي هذه الحال تنظر الدائرة في أقوال المذهب الشافعي، فإن وُجد قول معتبر يمكن أن يكون مخرجاً ذُكر له على سبيل الإرشاد لا على جهة الإفتاء بالمعتمد، وإن لم يوجد في المذهب الشافعي ما يحقق ذلك، فقد يُذكر له قول في مذهب آخر عند الحاجة، أما إذا لم يطلب السائل المخرج، فإن الفتوى تقتصر على المعتمد في مذهب الإمام الشافعي.

وقد يبادر المجلس أحياناً إلى بيان المخرج المناسب للسائل وإن لم يطلبه صراحة، وذلك في الحالات التي يظهر فيها قصد السائل إلى الإقلاع عن معصية أو الرغبة الصادقة في التوبة منها؛ لأن المقصود في هذه الحال إعانته على الاستقامة وتيسير طريق التوبة عليه ضمن الأطر الشرعية المعتبرة؛ فيُراعى في ذلك جانب الإصلاح والتخفيف المشروع، مع المحافظة على الضوابط الفقهية وعدم الخروج عن الأقوال المعتبرة عند أهل العلم. [2]

---

1 - يراجع: سكرتير مجلس دائرة الفتاوى بدار المصطفى.

2 - يراجع: المرجع السابق.

متى يحتاج المجلس إلى الجلوس مع السائل؟

لا يرى مجلس الإفتاء ضرورة الجلوس مع السائل في جميع القضايا؛ بل يقتصر ذلك على المواضع التي تحتاج إلى استفسار أو توضيح لبعض ملابسات الواقعة. فإذا كان السؤال واضحًا مستوفيًا للبيانات والوثائق، اكتفى المجلس بدراسته وإصدار الجواب دون الحاجة إلى حضور السائل.

أما إذا ظهر للمجلس إشكال في فهم الواقعة، أو احتاج الأعضاء إلى استيضاح بعض التفاصيل المؤثرة في الحكم، فيُستدعى السائل للحضور في جلسة لاحقة، ويُناقش فيما يتعلق بسؤاله حتى تتضح صورة النازلة بصورة كاملة.

وقد جرت العادة أن تُحال الأسئلة أولًا إلى أعضاء المجلس للنظر في الوثائق والمرفقات، ثم يُطلب من السائل استكمال ما يلزم من مستندات أو إحضار الأصول عند الحاجة، قبل الشروع في تحرير الجواب النهائي. [1]

لفتة مهمة: مجانية الفتوى وتجريد مقصدها الشرعي:

ومن المبادئ التي استقر عليها العمل في مجالس الإفتاء بتريم أن الفتوى تُقدَّم مجانًا دون مقابل مالي، صيانةً لباب الإفتاء من أن يتحول إلى وسيلة للكسب، وحتى لا يكون المال عائقًا يمنع الناس من عرض أسئلتهم واستفتاء أهل العلم. ويستند هذا التوجه إلى مراعاة مقاصد الشريعة وآداب الإفتاء، وإلى استحضار قاعدة: «الأمور بمقاصدها»، إذ المقصود من الفتوى بيان حكم الله تعالى وإرشاد المستفتي، لا تحصيل العوض الدنيوي. وبذلك بقيت الفتوى في هذه المجالس متصفةً بروح النصح والإخلاص وخدمة المجتمع. [2]

---

1 - يراجع: سكرتير المجلسين.

2 - يراجع: المرجع السابق.

أهم النتائج:

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية لمجالس الإفتاء الجماعي في مدينة تريم، وما تم عرضه من نشأتها وتطورها وآليات عملها وآثارها العلمية والاجتماعية، يمكن استخلاص جملة من النتائج العلمية المهمة، من أبرزها:

1 . أن ظاهرة الإفتاء الجماعي في تريم ليست ظاهرة طارئة أو مستحدثة، بل هي امتداد طبيعي للبنية العلمية التاريخية التي عُرفت بها المدينة منذ القرون الأولى، حيث تشكلت بيئة علمية قائمة على الشورى والتداول العلمي داخل المساجد والأربطة والزوايا العلمية.

2 . أثبت البحث أن البيئة العلمية في تريم قامت على ثلاثة مرتكزات كبرى:

- المرتكز الشرعي القائم على تعظيم العلم والسند والفتوى.
- المرتكز المؤسسي المتمثل في المدارس والأربطة والمساجد.
- المرتكز الاجتماعي القائم على احترام العلماء والرجوع إليهم في النوازل.

3 - تبين أن الإفتاء الجماعي في تريم سبق في صورته العملية كثيرًا من المجامع الفقهية المعاصرة؛ إذ عَرَفت المدينة المجالس العلمية التشاورية قبل ظهور المؤسسات الإفتائية الحديثة بعقود.

4 . كشفت الدراسة أن مجالس الإفتاء في تريم لم تكن مجرد مجالس لإصدار الأحكام الشرعية، بل مثلت مؤسسات إصلاح اجتماعي وتوجيه فكري وحفظ للاستقرار المجتمعي.

5 - أظهرت الدراسة أن اعتماد المجالس على المذهب الشافعي لم يكن اعتمادًا جامدًا، بل كان اعتمادًا منضبطًا يراعي:

- المعتمد في المذهب.
- المقاصد الشرعية.
- الأعراف والعوائد.
- تحقيق المناط.
- فقه المآلات.

6 ـ تبين أن منهجية الفتوى الجماعية في تريم تقوم على:

- عرض السؤال بصورة دقيقة.
- البحث الجماعي في النصوص والمراجع.
- المداولة بين أعضاء المجلس.
- تحرير الجواب جماعيًا.
- مراجعة الفتوى قبل اعتمادها.

7 . أظهرت الدراسة أن المجالس الإفتائية التريمية حافظت على هيبة الفتوى من خلال منع التسرع والانفراد بالرأي، وربط الفتوى بالمباحثة الجماعية والتثبت العلمي.

8 . كشفت النماذج التطبيقية للفتاوى عن حضور واضح للمنهج المقاصدي والموازنة بين النصوص والواقع، خصوصًا في النوازل الاجتماعية والطبية والأسرية.

9 . تبين أن المجالس الإفتائية في تريم أسهمت في تقليل ظاهرة الفوضى الإفتائية، وحفظ وحدة المرجعية الدينية داخل المجتمع الحضرمي.

10 . أثبت البحث أن المجالس الإفتائية التريمية أدت دورًا مهمًا في تكوين طلبة العلم؛ إذ غرست فيهم:

- أدب الاختلاف.
- احترام الرأي الجماعي.
- منهجية البحث والتحرير.
- التثبت قبل إصدار الحكم.

11 ـ ظهر من خلال الدراسة أن رباط تريم ودار المصطفى وجامعة الأحقاف وغيرها من المؤسسات العلمية كان لها أثر بارز في استمرار المدرسة الإفتائية التريمية وتجديدها بصورة معاصرة.

12 . تبين أن مجانية الفتوى في كثير من المجالس التريمية أسهمت في تقريب الناس من العلماء وإزالة الحواجز المادية أمام الاستفتاء.

13. كشفت الدراسة عن وجود عناية واضحة بالتوثيق والتحرير الفقهي داخل بعض المجالس، غير أن هذا الجانب ما يزال بحاجة إلى مزيد من التنظيم والأرشفة المؤسسية.

14 . أثبتت الدراسة أن الإفتاء الجماعي في تريم يمثل نموذجًا حضرميًا متميزًا يجمع بين الأصالة الفقهية، والسلوك التربوي، والوسطية والاعتدال، ومراعاة الواقع.

15 . توصلت الدراسة إلى أن المجالس الإفتائية التريمية استطاعت المحافظة على استمراريتها رغم التحولات السياسية والاجتماعية التي مرت بها حضرموت واليمن عمومًا.

أهم المصادر والمراجع

1. إدام القوت في ذكر بلدان حضرموت، عبد الرحمن بن عبيد الله السقاف، دار المنهاج الطبعة الأولى 1425هـ.
2. الخبايا في الزوايا، عمر بن علوي الكاف، دار الحاوي، طبعة 1422هـ .
3. الدرر الثمينة في تاريخ مساجد تريم ومعالمها القديمة، خالد بن سعيد بن محمد باغوث.
4. الجوهر الشفاف في ذكر فضائل ومناقب وكرامات السادة الأشراف، عبد الرحمن ابن الشيخ محمد بن عبد الرحمن الخطيب.
5. العطاء الحضاري لمدينة تريم عبر أدوار التاريخ، عبد الحفيظ أحمد العمري، من إصدارات موقع عيون المعلرفة 2010م.
6. الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الخامسة أيار (مايو) 1980م.
7. عميد الأسرة الكافية، علي بن أنيس الكاف، دار الكتب بصنعاء، الطبعة الأولى 2008م.
8. جمعية الحق بحضرموت، مشام كرامة الرباكي، دار حضرموت للدراسات والنشر، الطبعة الأولى 2012م.
9. الطالع السعيد بشرح دروس التوحيد، عمر بن محمد بن طاهر الكاف، مكتبة تريم الحديثة، الطبعة الأولى 2019م.
10. أرشيف مجلس الإفتاء بدار الفقيه بتريم.
11. سكرتير مجلس الإفتاء بدر الفقيه بتريم.
12. أرشيف دائرة الفتوى بدار المصطفى للدراسات الإسلامية بتريم.
13. سكرتير دائرة الفتوى بدار المصطفى للدراسات الإسلامية بتريم.
14. بعض المواقع الإلكترونية كموقع الفتاوى بدار المصطفى.

جامعة ستاردوم

STARDOM UNIVERSITY

مجلة ستاردوم العلمية للدراسات الإسلامية والشرعية

- مجلة ستاردوم العلمية للدراسات الإسلامية والشرعية -
تصدر بشكل ربع سنوي عن جامعة ستاردوم

العدد الثاني - المجلد الرابع 2026م

رقم الإيداع الدولي: ISSN 2980-3810